

المشقة بها عن البقرة ولا عن الشاة ورجع بانهم راعوا المثلية
ثم لا هنا قوله وبما قارب سبعا عشرة اية لان الشاة
سبع البقر قوله ونظر في التحفة الفخلة وان ساوت
سبع الكبيش مثلا وزاد فيها وصنعت للصغيرة بامر
هو كيان انتفاء الصغيرة لا تعددها فيما فوقه خلافا
لن زعمه وليس ما هنا كالصيد لان المماثلة معتبرة
لا هنا قوله وهي اية القيمة كالبقرة اية في الكبيش والشاة
اي في الصغيرة قوله على التخيير اي بين اخراج الدم
من بقرة او شاة والنسبة بغيره لعمارة على مساكن
الحرم ولو خارجين عنه على ما مر عن الامداد والصور ايما
اراد عن كل بلد يوما كما مر في العتيد قوله جلا في ما اذا
لم يخلق او خلق الخ قال الكندي واختلفوا في التسوك هل
يجوز اخذها مطلقا او بشرط ان يخلق وعلى الجواز هل يجب
التفهم ان لم يخلق على ثلاثة اراء متباينة او قسرية الكفا في
كما او صحت في الاصل وقاله ايضا والحاصل ان الاربعة
اذبح احدها ما لا يضمن مطلقا وهو ما احتج به اليميني للفتش
الاخضر والاذبح وكن اعود التسوك بناء على ما سبق فانيها
ما لا يضمن اذ اخلق في سنة القطع والامتن وهو ضمن الشجر
ثالثا هما لا يضمن اذ اخلق مطلقا وهو للفتش الاخضر
المقطع لغير حاجة رابع ما يضمن مطلقا وان اختلف
في حينه وهو قطع الشجر الاخضر من اصله قوله وحدهم
المدينة الى قوله دون التفهم قال في المنع في حرم المدينة
فكل ما حرم في حرم مكة حرم هنا وان افرق في التفهم

وهي

وحل لفظ حرم المدينة وعدم التعليل بالقتل فيه وغير ذلك
قوله الرابع الخ المقتدر اي اخرا قسام الدم الاربعة المتقدمة
والكثيرا اسبابا لعدم الترتيب والتقدير قوله فالكثير اي في وجوب
الثلاث فكثر لما لا يهايم له واحد وهل الموجب للدم
حقيقة هو الثلاث وحدها او الجميع يظهر انه الجميع لتعلق
الايح بالجميع ولذا الدم قوله ولا في اي جلاض ما لو اختلف
زمان او محل اذ التها في كل شعرة مد كما ياتي قوله لا
المواله اي فيسوي في وجوب الدم كون ازالة الثلاث فاكتر
من محل واحد والكثير قوله من شعر البدن الخ جلاض الدهن
فيختص حرمته بشعر الرأس والوجه ما ياتي قوله ولو يشرى
دوا من اهل الحرم والعلم والتعبد كما في الحق قاله ابن الجعال
المواد مع العلم للونه من بلاد كما استظهر مولانا السيد عمر
وشمل ذلك ازالة شعر رجل الراكب يحك نحو القتب لانه اطلاق
فلا يسطر بالعدو وعلا في المنع با مكان الخور عنه خلافا
لمن بحث عدم العودية والاطال واخذ منه بعضهم اخوانا انه
لو لم يكن الخور عنه فلا فدية ولا اثم وليس كذلك في العودية
فالاعتبار الذي ذكرته في الشرح المختصر وفي اه وهذا كله
خلاف ما هو المحسوس المشاهدة ان ازالة ذلك با كراه الراكب
ولا يملكه الاحتراز عنه الا بالمشي والبقوله احد بتكليف المشي
وكبر اطلاقا كما زعمه العلامة ابن الجعال بل هو نافي وان سلم
انه اطلاق فهو يفعل غيره وهو الذي لا يفعل بل هو مكره
عليه وهذه التي يعرف كل راكب وغيره كما مر في المحسوس
والقول في وجوب الفدية بذلك لكان اهل البعد من مكة كمن